مدخل

obeikandl.com

obeikandl.com

أسس تجديد النحو فى الكتاب

١

إعادة تنسيق أبواب النحو

واضح فى الصفحات الأولى من القسم الأول فى الكتاب أننى أدخلت فى النحو مبحثًا فى نطق الكلمة ودقة التلفُّظ بحروفها اقتبسته من علم التجويد ، وأعقبته بمباحث صرفية ضرورية لتصور أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه ، وأنواع الحروف ، وأقسام الاسم المتنوعة تنوعا واسعا . ولم أُعْنَ بفكرة الموازين الصرفية أى عناية لأنها تُدْخل على المباحث الصرفية تعقيدًا هى فى غنى عنه . وبالمثل حذفت باب الإعلال لأنه يفرض للحروف المعتلة فى الكلمات صورًا لا تجرى فى النطق . ثم تحدثت عن المرفوعات بادئاً بباب المبتدأ والخبر ركنى الجملة الاسمية ، وعادة يفرِّع منه النحاة باب كان وأخواتها ، وباب ما ، ولا ، ولات العاملات عمل ليس ، وباب كاد وأخواتها ، وباب ظنَّ وأخواتها ، وباب أعلَم وأخواتها . وقد حذفتُ هذه الأبواب الخمسة من الكتاب ، دون أن أحذف أمثلتها ، فقد رددتها إلى أبواب أخرى على نحو ما سيتضح عما قليل .

وأول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة باب «كان وأخواتها» ومعروف أن

مدرسة النحو البصرية تُعْرب : «كان وأخواتها» أفعالا ماضية ناقصة لايليها فاعل ، إذ تُعْرب المرفوع بعدها فى مثل «كان زيد مسافراً» اسما لها لافاعلا . ويقولون إنه كان فى الأصل مبتدأ ودخلت عليه «كان الناقصة» أو «إحدى أخواتها الناقصات» فظل مرفوعاً وأصبح اسماً لها ، وتلاه الاسم الذى كان خبرًا فى جملة «زيد مسافر» منصوباً كما فى مثل «ظل زيد مسافرًا» وقالوا إنه خبر لظل أو كان أو إحدى أخواتهما وهى أمسى ، أضحى ، بات ، صار ، ليس ، مازال ، ما فتئ ، ما انفك ، ما برح . وهو خبر منصوب . وواضح أن «كان وأخواتها» تُعَدُّ بهذا الإعراب خللاً كبيرًا دخل على الجملة الفعلية ، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعاً فعل ناقص لا فاعل له ، والمرفوع التالى ليس فاعلا بل هو اسم لها ، والمنصوب لايدخل فى منصوبات الجملة الفعلية ، بل هو خبر منصوب . والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية ، فإن الفعل – عندها – فى باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التى لا تكاد تُحْصَى فى العربية ، والاسم المرفوع فى مثل : «كان محمد مسافرًا» فاعل مرفوع ، والاسم المنصوب فى المثال المذكور وأمثاله حال . ومما يشهد لصحة رأى الكوفيين أن «كان وأخواتها» تأتى لازمة فتقول : كان الأمر ، أى حدث ، وأمسى زيد ، أى دخل فى وقت المساء ، وكذلك أصبح وظل وبات وصار . ومعنى أخواتها : مازال ، مافَتِىء ، ماانفكّ ، ملبَرِحَ هو استمرَّ فهى أيضاً أفعال لازمة . أما أن المرفوع والمنصوب بعد هذه الأفعال فى مثل : «كان زيد مسافرًا» يمكن أن يتحولا إلى مبتدأ وخبر ، فتقول «زيد مسافر» فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل : «بقى محمد

جالساً - بزغت الشمس منيرة - جرى على مسرعاً - دخل محمد مسروراً - سجد على خاشعاً - قدم زيد مهموماً - قصف الرعد عالياً - نهض عمرو خطيباً - نشبت المعركة ضارية » إلى مالايكاد يحصى من أمثال ذلك ، مما يدل دلالة قاطعة على أن تخصيص كان وأخواتها اللازمة حين يليها منصوب بأن مرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبر ضرب من التحكم لامبرر له . وواضح أنه أولى أن نأخذ فى إعراب كان وأخواتها برأى الكوفيين . لأنه يسدّ ثلماً ثلاثًا : ثُلْمة الفعل وأن منه تامًّا . وناقصًا وهو كان وأخواتها . وثُلْمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلا . وثُلْمة الخبر وأنه قد يكون منصوباً بعد كان وأخواتها .

وقد يُعترض على إعراب المنصوب بعد « كان وأخواتها » حالا بأنه يكون أحياناً ثابتاً مثل « كان الله غفوراً رحيماً » والأصل فى الحال أن تكون غير ثابتة مثل : « جاء محمد ضاحكاً » . ويُجاب على ذلك بأن الحال قد تأتى ثابتة فى مثل : « هذا ثوبك صوفاً » وفى القرآن الكريم أمثلة مختلفة لحال ثابتة مثل : (وماخَلَقْنا السماء والأرضَ ومابينهما لاعبين) ومثل : (وخُلق الإنسانُ ضعيفًا) ومثل (وهو الذى أنزل إليكم الكتابَ مفصَّلا) . وبذلك يسقط هذا الاعتراض . واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان قد يكون معرفة فى مثل : « كان المسافر محمداً » والأصل فى الحال أن تكون نكرة . ويُجاب أيضاً بأن الحال قد تكون معرفة فى مثل : « جاء زيد وَحْدَه » و « أرسل عمرو الإبل العِراك » أى معتركة ، ومثل : « صنع ذلك جُهْده » . وبذلك يسقط هذا الاعتراض أيضاً . واعتراض ثالث هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسماً جامداً مثل « كان عمرو أسداً » والأصل فى الحال أن تكون مشتقة فكيف

نعرب «أسدًا» حالا ؟. غير أن نفس هذا الاسم الجامد يأتى حالاً فى مثل : «جاء زيد أسدًا» وجاءت الحال جامدة فى أمثلة كثيرة مثل : «جاء زيد بَغْتةً» و «جاء رَكْضًا» وهذا خاتمى فِضَّةً» وفى القرآن الكريم : (وتَنْحِتُون الجبالَ بيوتًا) و (أأسجد لمن خلقتَ طينًا). وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التى يمكن أن تُوجَّه إلى إعراب جملة كان وأخواتها : مكونة من فعل وفاعل مرفوع وحال . وقد سُقْت أمثلتها فى الكتاب بباب الحال . إذ هو بابها الصحيح .

وثانى الأبواب الخمسة المحذوفة «باب ما ، ولا ، ولات ، العاملات عمل ليس». وطبيعى أن يُحْذَف . لأن «ليس» المقيس عليها هذه الحروف من أخوات كان . وقد أصبحتْ تعرب فى مثل «ليس زيد حاضرًا» فعلا ماضيًا لازمًا ويعرب زيد فاعلا وحاضرًا حالا . وإذا رجعنا إلى «ما» وجدناها وردت بالذكر الحكيم فى ثلاثة أمثلة هى : (ماهذا بَشَرًا) و (ماهُنَّ أمهاتِهم) (وما محمدٌ إلاّ رسولٌ) وواضح أن الآية الأخيرة مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين ، أما الآيتان الأولى والثانية فأعرب البصريون : (بشرًا — أمهاتهم) خبرين منصوبين ، والمرفوع بعد ما اسماً لها ، فى حين أعربهما الكوفيون منصوبين بنزع الخافض خبرين للمبتدأ قبلها لملاحظتهم أن خبر المبتدأ بعد ماالنافية يأتى كثيرًا مجرورًا بحرف الباء الجارة الزائدة فى مثل : مامحمد بقائم . والأخذ برأى الكوفيين أولى حتى لاندخل خللاً على قاعدة أن الخبر يكون دائماً مرفوعًا ، واستعمال ماالآن فى لغتنا الأدبية كالآية القرآنية الثالثة ، وهو استعمال قرآنى سليم . «ولا» لم يأت الخبر بعدها منصوبًا إلا فى بيت واحد قديم، ولذلك أنكر كثير من أئمة النحاة أن يأتى الخبر بعدها

منصوبًا ، وإذن ينبغى حذف صيغتها . وتبقى لات ، ولايليها إلا ظرف منصوب وكأنها لنفى الظرف فحسب مثل : (ولات حينَ مَناصٍ) فحينَ ظرف منصوب مضاف ، ولاداعى لأن نقدر فى عبارتها أن الأصل فيها : « ولات الحِينُ حينَ مناص » ونُحْدِث لها إعرابًا متكلَّفًا غاية التكلف ، بل يقال كما قلنا أولا : « لات » حرف لنفى الظرف وحين بعدها ظرف مضاف منصوب . وبذلك يصبح باب ماولا ولات العاملات عمل ليس واجب الحذف ، وليس فى أمثلته مايحتاج إلى رَدٍّ لأبواب أخرى فى النحو .

وثالث الأبواب الخمسة المحذوفة « كاد وأخواتها » وهى مع أختيها « كَرَبَ وأَوْشَكَ » أفعال مقارَبة ، ومن أخواتها : « عسى – حَرَى – اخْلَوْلَقَ » وتسمى أفعال رَجاء ، ومن أخواتها أيضًا : « شرع – أخذ – طَفِقَ – جَعل – هَبَّ – عَلِقَ » وتسمى أفعال شُروع . وجميعها تسمى أفعال المقاربة من باب التغليب . وأفعال المقاربة والرجاء جامدة لاتتصرف ماعدا « كاد » إذ يأتى منها المضارع « يكاد » وكذلك أوشك يأتى منها المضارع واسم الفاعل : « يوشك – موشك » . وجميعها يليها اسم مرفوع ، ثم مضارع ويقترن بأن المصدرية مع أفعال المقاربة أو لا يقترن ، وعسى من أفعال الرجاء ويتحتم اقتران المضارع بأَنْ مع حَرَى واخْلَوْلَقَ مثل : « حَرَى الحق أن يَظْهر » ، ويمتنع دخول أنْ عليه بعد أفعال الشروع مثل : « جعل عمرو يكتب . طفق زيد يخطب » . ونحاة مدرسة البصرة يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسمًا لها فى مثل « كاد زيد يقوم – كاد زيد أن يقوم » وجملة المضارع خبر . وهو إعراب لا يستقيم بتاتاً حين يقترن المضارع بأن المصدرية كما فى المثال الثانى . ومثل : « عسى زيد أن يقوم » لأننا لو حذفنا كاد وعسى فى الجملتين أصبحتا : « زيد

أن يقوم» وهو تعبير خاطىء . لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى . وتنبَّه سيبويه من قديم إلى ذلك . فقال إنَّ كاد وعسى فعلان متعديان والمرفوع بعدهما فاعل . وجملة المضارع التالى لهما مفعولٌ به . فإذا قلت : «كاد زيد يقوم» – عسى زيد يقوم» كان معنى الجملة : قارب زيد القيام . فمعناها جميعًا عنده قارب . وقال إنك إذا قلت : «كاد محمد أن يقوم» فإما أن تجعل كاد – ومثلها أخواتها : كرب . أوشك . عسى . حرى . اخلولق – فعلاً متعدياً وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول به . وإما أن تجعلها فعلاً لازماً بمعنى قرب وجملة المضارع مؤولة بمصدر مجرور . كأنك قلت قرب زيد من القيام . وبالمثل جملة المضارع بعد أفعال الشروع مفعول به قياسًا على رأى سيبويه فى صيغة كاد وعسى . وواضح أن سيبويه يلغى باب كاد وأخواتها – كما تصوره البصريون بعده – بفضل حسه اللغوى الدقيق . وقد أخذتْ برأيه فى الكتاب وضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به .

والباب الرابع من الأبواب الخمسة باب « ظن وأخواتها » ولها أخوات كثيرة ، منها مايفيد اليقين أو الشك وهو : « علم – رأى – درى – ألفى – حسب – وجد – زعم – عدَّ – خال » وكلها متصرفة يأتى منها المضارع والأمر ومشتقاتهما ، ومثلها : « تَعَلَّمْ – هَبْ » بصيغة الأمر وحدها . ومن أخوات ظن مايفيد التصيير والتحويل مثل : « جعل – ردَّ – اتخذ – صيَّر – حفر – بنى – فَصَّل – تيقَّن – تبيَّن – شعَر – أصاب – تمنَّى – اعتقد – توهَّم – سمع – صادف » ، وحكم هذه الأفعال جميعًا التعدى إلى مفعولين مثل : « ظننت زيدًا مسافرًا – علمت عمرًا قادمًا » . وأقام النحاة هذا الباب على أساس أن هذه الأفعال جميعًا – مثل كان وأخواتها – داخلة على

جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فجعلتهما مفعولين ، وكأن أصل « ظننت زيدًا مسافرًا » : زيد مسافر : مبتدأ وخبر ، فدخلت عليهما ظننت فجعلتهما مفعولين . وأنكر ذلك السُّهَيْلى شارح السيرة النبوية ، وهو من أعلام النحاة فى الأندلس ، فقال – كما جاء فى كتاب الهمع للسيوطى – : «إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت فى أنها استُعْملت مع مفعوليها ابتداء » وقال : « إنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، وهذا باطل بدليل أنك تقول : « ظننت زيدًا عمرًا » ولايجوز أن تقول : « زيد عمرو » إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع « ظننت زيدًا عمرًا » إذ القصد أنك « ظننت زيدًا عمرًا نفسه لاشبه عمرو » . وواضح أن باب ظن وأخواتها بذلك أصبح متداعيًا ، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له فى كتب النحو ، فأفعاله لاتَعْدُو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين وليس من بابها مثل : « أعطى – كسَى » . وقد ضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به .

وخامس الأبواب المحذوفة باب « أعلم وأرى » وأخواتهما « أنْبأ – نَبَّأ – أخبر – خبَّر » إذ أقام النحاة هذا الباب على أساس الباب السابق فأرى أصلها رأى التى تتعدى إلى مفعولين ، فزيدت عليها همزة التعدية التى تجعل الفعل الثلاثى اللازم متعديًا مثل « كرم – أكرم » وهى كذلك تجعل الفعل المتعدى إلى مفعولين مثل رأى متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ، تقول : « رأى زيد عمرًا مسافرًا » وتدخل همزة التعدية فيتعدَّى إلى مفعول ثالث فتقول : « أرى على زيدًا عمرًا مسافرًا » . وبناء على هذا التصور يقيس النحاة : « عمرًا مسافرًا » فى الجملة الثانية على مثيلتها فى الجملة الأولى ، ويقولون إن أصل المفعولين

الثانى والثالث فى باب أعلم وأرى مبتدأ وخبر ، وقد رأينا انهيار هذا التصور فى باب رأى وظن وأخواتهما ، مما يجعله بنفس القياس منهاراً فى هذا الباب ، وحرىٌّ أن تضم أمثلته كباب ظن ورأى إلى باب المفعول به .

وأبقى الكتاب فى المرفوعات بعد باب المبتدأ والخبر على أبواب : إن وأخواتها ، ولا النافية للجنس، والفاعل ونائب الفاعل، وحَذف بابين : باب التنازع وباب الاشتغال . أما باب التنازع فيتسلط فيه عاملان على معمول واحد ، ولذلك أربع صيغ : أن يتنازع فعلان فاعلا فى مثل : « قام وقعد إخوَتُك » أو مفعولاً به فى مثل : « زيد قرأ ودرس الكتاب » أو يطلب الأول المعمول على أنه فاعل والثانى على أنه مفعول به مثل : « قابلنى وقابلت زيداً » أو يطلبه الأول على أنه مفعول به والثانى على أنه فاعل مثل : « قابلت وقابلنى زيد » . والبصريون يُعْملون الثانى دائماً ويضمرون الفاعل فى الأول فيقولون : « قاموا وجلس التلاميذ » والكوفيون يعملون الأول ويضمرون الفاعل فى الثانى فيقولون : « قام وجلسوا التلاميذ ». ولايكتفى الكوفيون بإضمار الفاعل مع الفعل الثانى بل يضمرون أيضاً معه المفعولات ولايضمرها البصريون مع الفعل الأول . وهذا التصور للكوفيين والبصريين جميعًا للباب لاتشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء ، بل على العكس ، ماجاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب فى مثل : « قام وجلس التلاميذ » يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار فى الأول كما يقول البصريون ، وأيضًا دون إضمار فى الثانى كما يقول الكوفيون ، وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون إضمار فى الثانى كما يقول الكوفيون . وتشهد النصوص – كما لاحظ سيبويه – أن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه

دون الأول . وقد حمل ابن مضاء فى كتابه « الرد على النحاة » حملة عنيفة على نُحاة البصرة والكوفة جميعًا لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ، ودعا إلى إلغائه . وأخذت برأيه ورأى سيبويه فى أنه لايوجد فى العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد ، بل دائماً العامل الثانى أو الفعل الثانى هو العامل فيه وإذا كان فاعلا يقال كما قال سيبويه والكسائى إنه حذف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه . وقد ذكرت أمثلة هذا الباب فى الباب الخاص بالذكر والحذف .

وهاجم ابن مضاء بالمثل باب الاشتغال وفيه يتقدم اسم على عامل فى ضمير منصوب عائد عليه أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل : « الحديقةَ رأيتها – الحديقةَ رأيت أزهارها » ويلاحظ النحاة أنه يجوز فى كلمة « الحديقة » أن تكون مرفوعة مبتدأ أو منصوبة مفعولا به لفعل محذوف . ويتوسعون فيذكرون فى الباب صيغاً يتحتم فيها الرفع مثل « الكتابُ هل أخذته – اللعبُ لايحبه زيد » ويقولون إن مابعد الاستفهام والنفى لايصح أن يكون عاملا فيما قبله . ويذكرون صيغاً ثانية يتحتم فيها النصب مثل : « هل عليًّا أكرمتَه » لأن أداة التحضيض يليها فعل دائماً . ويذكرون صيغاً ثالثة يترجح فيها النصب مثل : « أكتاباً واحداً قرأته » لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام ، ورابعة يترجح فيها الرفع مثل : «زيد كلمته وعمرو رأيته » لتعطف الجملة الاسمية على جملة اسمية مثلها . وخامسة يجوز فيها النصب والرفع على السواء مثل : « الكتابَ قرأته » . والمثال الأخير هو المثال الطبيعى فى الباب والأمثلة الأخرى من افتراضات النحاة . وقد حمل ابن مضاء على الباب جميعه ، والنحو غنى عن هذا الباب ، لأن أكثر صيغه من

صنع النحاة . ولأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها فى باب المبتدأ والخبر ، وإما مفعول به أضمر فعله ، ولذلك حذفناه وضممنا أمثلته حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله فى باب الذكر والحذف .

وفى مباحث المنصوبات أبقى الكتاب على المفاعيل جميعًا : المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ، وأبقى الاستثناء والحال ، وَنُسِّقَ باب التمييز تنسيقًا جديدًا ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو فى الكتاب ، ومعروف أن النحاة يقسمونه إلى تمييز المقادير كيلا ووزناً ومساحة مثل : « قدحٌ تمرًا – رطلٌ تفاحًا – فدانٌ أرضًا » وتمييز النسبة . وكانوا يدخلون فيه صيغ التمييز بعد الفعل اللازم فى مثل « حَسُن محمد خلقاً » يقولون أصل الجملة « حسن خلق محمد » فحُوِّلت كلمة خلق من الفاعل إلى التمييز ، وبعد الصفة المشبهة فى مثل : « محمد دقيق حسًّا » فأصل الجملة : محمد حسه دقيق » وكأن التمييز محول عن مبتدأ ، ويقولون إنه قد يحوَّل عن مفعول به مثل : (وفَجَّرْنا الأرض عيوناً) أى فجرنا عيون الأرض . وأولى من ذلك وأوضح أن تعرب « عيونًا » فى مثل هذه الجملة بدلا . ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمَّها إلى باب البدل . وفى هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذُكِرَتْ صيغة اسم التفضيل فى مثل : « العلم أهم من المال ثروة » وللنحاة فى ذلك تأويل أو تقدير بعيد ، يقولون : أصل التعبير : « ثروة العلم أهم من ثروة المال » فالتمييز محول عن مبتدأ .

وكل هذه التقديرات أُلْغيت ووُضع مكانها أن التمييز يأتى بعد فعل لازم ، وبعد صفة مشبهة ، وبعد اسم تفضيل ، وبذلك اتضحت مواقع التمييز ولم

تعد هناك حاجة فى الكتاب لفتح باب مستقل لإعراب الصفة المشبهة وثان لإعراب اسم التفضيل . وبالمثل عرضتُ فى باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجب فى مثل : «ماأجمل الطبيعة منظرًا» وأعربتُ تلك الصيغة . وله صيغةٌ أخرى هى « أَجْمِلْ بالطبيعة » وقد جعلتها فعل أمر متابعًا بذلك الكوفيين . وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص بالتعجب فى الكتاب . وعرضت صيغ أفعال المدح والذم وصور التمييز معها ، وأعربت مايسميه النحاة باسم المخصوص بالمدح أو الذم وهو « زيد » فى مثل « نعم أو بئس الصديق زيد شاعرًا » بدلا من الصديق ، كما أعربه قديماً إمام من أئمة النحو هو ابن كَيْسان ، وبذلك لم تعد هناك حاجة فى الكتاب لفتح باب خاص بصيغ المدح والذم إذ وضحت صيغها تمامًا . وعرضتُ فى باب التمييز صيغ كنايات العدد مع مايليها من تمييز موضحًا إعرابه مع كم الاستفهامية والخبرية وكأين ، وسنرى أنه لاحاجة تترتب على إعرابها جميعًا فى صحة النطق ولذلك حذف الباب الخاص بكنايات العدد من الكتاب ، مع الاكتفاء بعرض أمثلتها فى باب التمييز . وضممتُ إلى الصيغ السابقة فى التمييز صيغة الاختصاص فى مثل : « نحن معاشَر الأنبياء لانورث – نحن المصريين أوفياء » . وواضح أن « معاشر الأنبياء – المصريين » بيان وتفسير للضمير « نحن » . وإعرابهما لذلك تمييزًا أوضح وأدق من إعرابهما مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعنى أو أخص كما يقول النحاة . وكل ماقد يلاحظ أن تمييز هذه الصيغة معرفة ، ولاضير فى ذلك ، إذ أجاز الكوفيون من قديم أن يكون التمييز معرفة . وواضح أن هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ألغى من الكتاب فتح أبواب مستقلة لإعراب صيغ الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفعل التعجب . وأفعال المدح

والذم ، وكنايات العدد ، وماكان يسمى باسم الاختصاص .

ويفتح النحاة بابين لدراسة صيغ التحذير والإغراء فى مثل : « الكسلَ – إياك الكسلَ – إياك والكسلَ » ومثل « الوفاءَ – الإخلاصَ – المذاكرَة » . وكل هذه الصيغ مفعول به لفعل محذوف ، لذلك ضُمَّتْ إلى باب الذكر والحذف وبيان إعرابها هناك . وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى فتح بابين للتحذير والإغراء . وفى باب النداء حذفت أبواب الترخيم والاستغاثة والنُّدْبة ، أما الترخيم فهو حذف التاء من آخر المنادى المؤنث ، وكذلك الحرف الأخير من العَلَم الزائد على ثلاثة أحرف مثل : « ياعائش – ياعُلَىّ – ياحمز – يامُصْعَ » فى « ياعائشة – ياعُلَيَّة – ياحمزة – يامُصْعب » ، وهى لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة ، لذلك لم يفتح لها باب فى الكتاب . والاستغاثة صيغة خاصة من صيغ النداء مثل : « يازيدُ لعمرٍو – يالَزيدٍ لعمرٍو – يازيدا لعمرٍو » ويعقد النحاة لها بابًا ، ولهم فى تحليل عباراتها كلام كثير لاداعى له . ويكفى إلحاقها بباب النداء وصيغه ، دون محاولة لإعرابها . ومثلها النُّدْبة صيغة أيضاً من صيغ النداء يفتح النحاة لها بابًا إذْ يقال : « وازيدُ – وازيدا – وازَيْدَاه » وقد ألحقتْ هى الأخرى بصيغ باب النداء دون محاولة لإعرابها .

ويتضح من هذا التنسيق فى الكتاب لأبواب النحو أنه حُذف منها ثمانية عشر بابا هى : باب كان وأخواتها – باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس – باب كاد وأخواتها – باب ظن وأخواتها – باب أعلم وأخواتها – باب التنازع – باب الاشتغال – باب الصفة المشبهة – باب اسم التفضيل – باب التعجب – باب أفعال المدح والذم – كنايات العدد –

الاختصاص (واكتفى بإعراب هذه الصيغ الست فى باب التمييز) - التحذير - الإغراء - الترخيم - الاستغاثة - الندبة .

وقد نُقل باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم وأن منه مضافاً وغير مضاف . وكذلك نقل إلى تقسيمات الاسم بابُ التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل ، ليستقر فى ذهن دارس النحو أن المضاف والمضاف إليه هما فى واقع الأمر مفرد أوكالمفرد ، وأيضاً ليستقر فى ذهنه أن التوابع مع متبوعاتها تدخل فى باب الأسماء المفردة . ولاريب فى أن هذا كله ممايبسط النحو على دارسه .

٢

إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحلى

ذكرت فى مقدمة الكتاب أننى كنت أخذت قديماً فى وضع تصنيف جديد للنحو بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى ، وكنت أستضىء فى ذلك بآراء ابن مضاء القرطبى فى كتابه « الرد على النحاة » ودعوة اللجنة التى شكلتها فى سنة ١٩٣٨ وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتيسير النحو ، فقد دعت إلى الصدور فى ذلك عن هذا الأساس ، فلاداعى لأن يقال فى مثل : « جاء الفتى » : الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ، ولا فى مثل : « جاء القاضى » : القاضى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، بل يُكْتَفَى فى مثل الفتى والقاضى بأن كلا منهما فاعل فحسب ، وأيضًا لاداعى لأن يقال فى مثل : « هذا زيد » هذا مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع بل يكتفى فى مثله بأن يقال : هذا مبتدأ فحسب . وبالمثل لاداعى لأن يقال فى مثل : « زيد يكتب الدرس » إن جملة يكتب

الدرس فى محل رفع خبر لزيد ، بل يُكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد . وعُنى مجمع اللغة العربية فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ بدراسة تقرير تلك اللجنة وأقرها على الأخذ بهذا الأساس فى تيسير النحو ، غير أنه عاد فى سنة ١٩٧٩ فرأى الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل دون تعليل ، ففى مثل : « جاء الداعى » يقال الداعى فاعل مرفوع بضمة مقدرة وفى مثل : « هذا زيد » يقال : هذا مبتدأ محله الرفع وفى مثل : « زيد يكتب » يقال : يكتب : جملة فعلية خبر . وقد رأيت فى الكتاب أن أعمم بين الإعرابين التقديرى والمحلى مكتفياً فى المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع سواء كانت معربة أو مبنية . ففى مثل « جاء الفتى » يقال : الفتى فاعل محله الرفع ، وفى مثل « هذا زيد » يقال هذا مبتدأ محله الرفع . وبذلك يعمم فى المفردات اصطلاح واحد . وعَمَّمْتُ فى الجمل أن تعيَّن وظيفتها وأنها خبر أو نَعْت مثلا دون ذكر محلها فى الإعراب .

(ا) إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور

يرى النحاة فى مثل : « زيد عندك » « وزيد فى الدرس » أن الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد وإنما هما متعلقان بمحذوف تقديره مستقرٌّ أو استقرَّ وهو الخبر ، وكذلك الشأن حين يقعان نَعْتًا أو حالا فى مثل : « هذه هِرَّةٌ فوق السطح – هذه هِرَّة فى الحديقة » فكلمة فوق السطح وكذلك كلمة فى الحديقة نعت لهِرَّة والنحاة يعلقونهما بمحذوف تقديره مستقرَّة أو تستقر وهو النعت ، وكذلك مثل : « هذا زيد أمام الدار – هذا زيد على الباب » فكلمتا أمام الدار وعلى الباب فى موقع الحال من زيد » والنحاة يقدرون

أنهما متعلقان بمحذوف تقديره مستقرًّا أو يستقر وهو الحال . وهو تكلُّف ، بل بُعد فى التكلف ، وحقٌّ لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأن يقول إن الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالا .

(ب) إلغاء عمل أنْ المصدرية فى المضارع مقدَّرة

ذهب ابن مضاء إلى إلغاء عمل أن المصدرية فى المضارع مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية – كما ذهب النحاة فى مثل : ماتأتينا فتحدثنا – لاتأكل السمك وتشرب اللبن » إذ يقولون إن تحدثنا فى المثال الأول وتشرب فى المثال الثانى نُصبا بأن مضمرة وجوبًا . وخَطَّأهُم ابن مضاء فى ذلك قائلا إنه تقدير لادليل عليه . وهو مُحقّ فى ذلك ، مُصيب غاية الصواب . وعلى هدى من رأيه عممت لجنة الأصول فى المجمع ذلك فى كل ماقالوا إنه منصوب بأن مستترة جوازاً أو وجوباً ، وذلك بعد كى ولام التعليل ولام الجحود ، وبعد حتى وأو فى مثل : « جئت كى أقابلك – جئت لأتعلم – ماكنت لأغضبك – جئت حتى أذكر لك الحقيقة بإخلاص – اذهبْ أو تحدثنى » فالمضارع منصوب بعد كل هذه الحروف مباشرة ، وليست هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً . وسنعرض ذلك بالتفصيل فى مبحث المضارع المنصوب .

(جـ) إلغاء العلامات الفرعية فى الإعراب

قرر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ إلغاء العلامات الفرعية فى الإعراب فلا الفتحة نائبة عن الكسرة فى الممنوع من الصرف ولا الكسرة نائبة عن

الفتحة فى جمع المؤنث السالم ولا الواو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ولا الألف فى المثنى نائبتان عن الضمة وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة فى الأسماء الخمسة وأيضا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة فى المثنى وجمع المذكر السالم . وأخذ المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٧٩ بذلك القرار . وبه أخذ الكتاب فى إعرابه لأمثلة تلك الأبواب .

٣

الإعراب لصحة النطق

هذا هو الأساس الثالث من الأسس التى أخذتُ بها فى تأليف الكتاب حتى يمكن تصنيف النحو تصنيفاً مبسطاً حديثاً . فالإعراب ليس غاية فى ذاته . بل هو وسيلة لصحة النطق . فإن لم يُصحِّح نطقاً لم تكن إليه حاجة . وقد اعتمدت لجنة الأصول فى المجمع ومؤتمره سنة ١٩٧٩ هذا الأساس مع بعض التعديل وكنت رتبت عليه إلغاء إعراب لاسيما وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الشرط الاسمية وأضفت فى الكتاب إلغاء إعراب أَنْ المخففة من أن الثقيلة وكأنْ المخففة .

أما أَنْ المخففة فرجعها إلى أن النحاة وجدوا فى القرآن الكريم وقراءاته أفعالاً مضارعة تلى أن الساكنة النون ولاتنصب ، كما يطرد ذلك فى اللغة فى مثل : « أن تعملَ خير من أن لاتعملَ » والفعلان منصوبان بأن المصدرية وهما يؤولان بمصدرين ، والتقدير : « العمل خير من عدم العمل » . ومثال ماتأتى فيه أن ولاتنصب المضارع بل يليها مرفوعة الآية الكريمة : (أفلا يَرَوْنَ أن لايَرْجعُ إليهم قَوْلاً ولايملكُ لهم ضَرًّا ولانَفْعًا) فقالوا : « أَنْ » فى الآية مخففة

من أنَّ الثقيلة أخت إنَّ ولم يجدوا لها اسماً فقالوا اسمها ضمير شأن محذوف . وهو تقدير أو تأويل بعيد ، وفى رأيى أن « أَنْ » فى الآية أداة ربط لاأكثر ولا أقل ، وليست ناصبة ولارافعة فهى مثل أن فى الآية الكريمة : (فَأَوْحَيْنا إليه أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ بأَعْيُننا) . والكتاب بذلك يتخلص من أن المخففة من أنَّ الثقيلة ومايتصل بها من إعراب لايفيد شيئاً فى صحة النطق ، ومثلها كأنْ المخففة فى مثل : « كأن قد حدث » إذْ يبطل إعمالها مثل أختها « لكنْ » حين تخفف .

وأما صيغة «لاسيما» فتكلف النحاة فى إعرابها فى مثل «أكثروا من الضحك لاسيما خالد» صوراً كثيرة من التكلف البعيد ، فقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن « سىً » حال ، وذهب ابن هشام فى كتابه المغنى إلى أن لانافية للجنس ، وسىً اسمها ، ومازائدة ، وخالد بعدها مضاف إلى سى مجرور ، أو مرفوع على أنه خبر لمضمر محذوف أى لاسيما هو خالد ، وما — حينئذٍ — إما موصولة وإما نكرة موصوفة بالجملة بعدها . وذهب بعض النحاة إلى أن « لاسيما » أداة استثناء ومابعدها منصوب . ويستخلص من هذه الآراء أن مابعد « لاسيما » يمكن أن يكون مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً وإذن ففيم كل هذا العناء فى الإعراب ومابعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر؟ وطبيعى لذلك أن يُلْغَى إعراب لاسيما من الكتاب .

وأسرف النحاة على أنفسهم فى إعراب بعض أدوات الاستثناء أو قُلْ فيها جميعاً ماعدا « إلاّ » وهى : ماخلا ، وماعدا ، وماحاشا ، وغير ، وسوى ، ففى مثل : « حضر الطلاب ماخلا حسيناً » يعربون ماخلا هكذا : مامصدرية ، وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض

المفهوم من الكلام ، وحسيناً مفعول به ، وماالمصدرية ومابعدها فى تأويل مصدر منصوب . واختلفوا فى إعرابه هل هو : حال أو ظرف ورجحوا أنه حال ، وهو رأى السيرافى . وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح ففيم وضع صيغة « ماخلا » وأختيها فيه ؟ . وأوضح من هذا الإعراب العسير وأدخل فى المنطق أن يُقال : « ماخلا » أداة استثناء ومابعدها مستثنى منصوب ، وكذلك الشأن فى إعراب أختيها سواء تقدمتها ماكما هنا أو لم تتقدمها فقيل : جاء القوم خلا خالداً » . وبذلك نكون قد اجتزنا صعوبة بل لغزاً فى باب الاستثناء . وأما « غير » فقال النحاة إنها أداة استثناء فى مثل « جاء القوم غيرَ زيدٍ » بالنصب « وماجاءنى أحد غيرُ زيدٍ » بالنصب والرفع . وقالوا إن إعرابها نفس إعراب الاسم التالى لإلاّ فى الأمثلة المناظرة ، وهى « جاء القوم إلاّ زيداً » و « ماجاء أحد إلاّ زيداً أو إلا زيد » بالنصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفى . وهو إعراب فيه غير قليل من التعقيد للفّ والدوران حول إلاّ وجملتها المناظرة . وأسهل من ذلك أن نأخذ برأى أبى علىّ الفارسى فى أن « غير » التى تعرب مستثنى منصوباً فى مثل « جاء القوم غير زيدٍ » إنما هى حال . أما غير المرفوعة فى الصيغة المنفية السابقة : « ماجاء أحد غير زيد » فقال أبو على الفارسى إنها تعرب نعتاً . وكذلك إن جاءت مجرورة فى مثل آية سورة الفاتحة : (صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم) . وينبغى أن نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ « غير » ونخرجها من باب الاستثناء وهو ماأخذت به فى الكتاب . ومثلها فى هذا الحكم « سوى » . وجدير بنا أن نأخذ برأى لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم) فى أن الاستثناء المفرّغ ينبغى أن تخرج صيغته من باب الاستثناء ، لأنها قصر

وتخصيص وليست استثناء . وبذلك أخذ الكتاب .

وعلى هذه الشاكلة حذفتْ إعراب كم الاستفهامية والخبرية من الكتاب ، لأن إعرابها لايفيد شيئاً فى صحة نطقها فضلا عما فيه من صعوبة ، إذ تعرب مبتدأ فى مثل : « كم طالباً نجح ؟ » ومفعولا به فى مثل : « كم زهرةً قطفتَها ؟ » ومفعولا مطلقاً فى مثل : « كم جلسةً جلست ؟ » وظرفاً فى مثل : « كم يوماً حضرتَ » ومجرورة فى مثل : « بكم بلدةٍ مررتَ ؟ » وبنفس النظام كم الخبرية فى مثل « كم طالبٍ جاء – كم كتابٍ قرأت – كم تهديدٍ هددتَ – كم يومٍ صمتُ » . وفيم هذا العناء الإعرابى كله ؟ وكم لايدخل على نطقها شىء منه . وإذن ينبغى أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوباً عادة وبعد الثانية يكون مجروراً .

وبالمثل إعراب أسماء الشرط : « من – ما – مهما – أى – أين – أنى – حيثما – متى – إذا – كيفما » .

والنحاة يعربون مَنْ فى مثل : « مَن يزرنى أكرمه » مبتدأ ، ويختلفون فى الخبر ، هل هو فعل الشرط أو هو جواب الشرط أو هما معاً ، والرأى الراجح أنه فعل الشرط . ويختلف إعراب « ما الشرطية » باختلاف مواقعها فهى مفعول به فى مثل : (وماتَفْعلوا من خير يَعْلمه الله) ومصدرية زمانية فى مثل : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم . « ومهما » فى مثل : « مهما تفعل أفعل » إما أن تعرب مفعولا به أو تعرب مفعولا مطلقاً بمعنى أىّ فعلٍ تفعل . و « أى » تعرب حسب ماتضاف إليه فهى مفعول به فى مثل : أىَّ كتاب تدرس أدرس » ومفعول مطلق فى

مثل : أىَّ عمل تعمل أعمل » وظرف زمان فى مثل : أىَّ يوم تذهب أذهب » . وحيثما وأنى ومتى وأين جميعها منصوبة على الظرفية . وكيفما مثلها وقيل بل على الحالية . وكلنا نذكر كيف كنا نتعلم إعراب إذا فى مثل : « إذا ذهبتَ ذهبتُ معك » إذ كنا نحفظ أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه أى أن عامل النصب فيها هو الجواب أو الفعل الثانى ، وهى مضافة للفعل الأول فعل الشرط . وقليل من كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقد دون أى حاجة له تفيد شيئاً فى صحة النطق بإذا . ومثل ذلك إعراب أسماء الشرط السابقة . فهو لايفيد النطق الصحيح أى فائدة . ولذلك أرى أن لا تعرب أسماء الشرط ومثلها – كما قدمنا – أن المخففة من أنَّ الثقيلة وكأنْ المخففة ولا سيما وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الاستثناء : خلا وعدا وحاشا . وهو ما أخذ به الكتاب .

٤

وضع ضوابط وتعريفات دقيقة

حين قدمت إلى المجمع فى سنة ١٩٧٧ مشروعًا لوضع منهج جديد للنحو العربى ييسره ، أضفت إلى الأسس الثلاثة السابقة أساساً رابعاً ، هو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التى لم يتح لها أن تعرّف تعريفاً سديدًا . على نحو ما يلاحظ فى المفعول المطلق والمفعول معه والحال . ونقف أولاً عند المفعول المطلق فقد عرّفه ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» بقوله : «اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده . وليس خبراً ولا حالا» . وجَمْع الخبر والحال معه فى هذا التعريف يؤكد أن دلالته كانت مضطربة على

لأقل فى ذهن بعض النحاة . لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهرية . ونمضى مع النحاة فنراهم يذكرون أن المفعول المطلق قد يكون مؤكداً لعامله إذا كان مصدرًا من نفس بِنْيته مثل «جلس جلوسًا - لعب لعبًا - نام نومًا» . وقد يكون مبينًا لنوعه مثل : «عَمِل عملَ المخلصين - دافع دفاع المحامين - ناضل نضال الأبطال» . وقد يكون مبينًا لعدده مثل : «نظر محمد نظرتين - قرأ قراءتين - سلَّم سلامين - حيَّا تحيَّتين» . ولا يلبث النحاة أن يذكروا بعد ذلك أنه ينوب عنه مرادفه فى مثل : «قام وقوفًا - جلس قعودًا» وصفته مثل : «قرأ كثيرًا - نام طويلا» فكثيراً صفة للقراءة وهى مفعول مطلق وكذلك طويلاً صفة للنوم . وينوب عنه اسم الإشارة السابق للمصدر فى مثل : «وصاه تلك الوصية - فهَّمه ذلك الفهم» فتلك وذلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما . وينوب عنه ضميره فى مثل : «أتقنه إتقاناً لم يتقنه أحد» فالضمير فى «يتقنه» يعود على «إتقانا» وهو مصدر . ولذلك يعرب الضمير مفعولاً مطلقاً . وينوب عنه العدد فى مثل : «سجد أربع سجدات - صلى المغرب ثلاث ركعات» فأربع وثلاث مفعولان مطلقان . وتنوب عنه آلته فى مثل : «ضربه عصًا - ضربه سوطاً» . وينوب عنه «كل وبعض حين يُضافان إلى المصدر فى مثل : «أفاد من علىٍّ كلَّ الفائدةِ - أفاد منه بعض الفائدة» . وهذه الصيغ التى يقول النحاة إنها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمنها التعريف الذى وضعه ابن هشام . وأدق وأوضح من تعريفه أن يقال : «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين» . وتدخل فى كلمة : «يبينه ضرباً من التبيين» جميع الصيغ التى تنوب عن المفعول المطلق ، إذ يبينه

مرادفه . وما يشير إليه وعدده وآلته . وأيضاً كل وبعض المعبرتان عن جميعه أو شطر منه .

ويعرف ابن هشام المفعول معه بقوله : « اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى « مع » تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه » . ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات : وجوب العطف فى مثل : « اشترك زيد وعمرو » لأن الفعل مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيتعيَّن أن تكون الواو للعطف ، ورجحان العطف فى مثل : « جاء زيد وعمرو » لأن المتكلم يريد إشراك عمرو فى المجىء لا أنه جاء معه ، وفى رأينا أن هذه الحالة مثل سابقتها يتعين فيها العطف . ورجحان أن يكون مابعد الواو مفعولا معه فى مثل : « قمت ومحمداً » وهو مثال افتراضى للنحاة ، لأنهم هم أنفسهم يقولون إنه لايصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون ضمير فاصل مثل الآية الكريمة : (اسْكُنْ أنت وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) فالمثال الذى جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآنى وقواعدهم النحوية . وامتناع أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه أو معطوفاً مثل : « شربت ماءً وطعامًا » إذ يقدرون لكلمة « طعاماً » فعلا محذوفاً مثل أكلت ، هى مفعوله ، فالواو ليست عاطفة لكلمة « طعاماً » على ماء ولاهى واو المفعول معه التى بمعنى مع . وأخيراً يصل النحاة مع الواو وأحوالها إلى حالة الوجوب فى أن يكون مابعدها مفعولاً معه مثل : « سرت والجامعةَ — استيقظت وطلوعَ الشمس » . وواضح أن مابعدها فى المثالين لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق للواو . فلا الجامعة يمكن أن تسير ، ولا الشمس يمكن أن تستيقظ ، وكأنك قلت فى المثال الأول : « سرت أمام الجامعة » وفى المثال الثانى « استيقظت زمن طلوع الشمس » . وهكذا دائماً

واو المفعول معه تحل محل ظرف مكان أو زمان ، أو بعبارة أدق الفعلُ قبلها لايقع على مابعدها . وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه أنهم قالوا إنه اسم يتلو واواً بمعنى مع . فجاءوا بجميع الأحوال التى يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع لمجرد الوهم والافتراض ولو عرَّفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً مااضطربوا هذا الاضطراب ، وأَخْصَرُ من تعريفهم وأدق أن يقال فى تعريفه أو ضابطه : « المفعول معه : اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع » وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح ، ولا تعود تختلط أبدًا بمثل « اشترك زيد وعمرو » أو « جاء زيد وعمرو » .

وتعريف الحال عند ابن هشام أيضاً غير دقيق ، وهو يعرِّفه بقوله : « الحال : وصف فَضْلة مذكور لبيان الهيئة » وهو تعريف غامض ، وقد شرحه ابن هشام بقوله : « خرج بذكر الوصف المفعول المطلق ، وبذكر الفضلة الخبر لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع ، وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت » . وبذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا : « الحال : اسم ليس مفعولا مطلقاً ولاخبراً ولاتمييزاً ولانعتاً » وهو بذلك تعريف مبهم ولا يوضح ماهية الحال ولا حقيقته . ولعل من الطريف أن سيبويه والمبرد لاحظا أن الحال يحمل معنى الظرفية . فإذا قلت : « جاء محمد مبتسمًا » كان الابتسام صفة لمحمد فى وقت معين هو وقت المجىء أو وقت الفعل . فهو صفة مقيدة بزمان معين . ومن أجل ذلك يحسن أن يوضع له هذا التعريف : « الحال : صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة » . وبذلك يخرج الخبر . لأنه ليس صفة مؤقتة كما نرى فى مثل : « محمد ناجح » وكذلك النعت لأنه صفة

لازمة كما نرى فى مثل «محمد الشاعر» . ولا علاقة بين الحال فى مثل : «جاء محمد مبتسماً» والمفعول المطلق فى مثل : «جاء مجيئاً - كتب كتابة - لعب لعبًا» . وكذلك لا علاقة بينه وبين التمييز فى مثل : «محمد كريم خُلقًا - نعم محمد خلقاً - عظم محمد نُبْلاً» إنما الحال صفة مؤقتة كما فى نحو : «لقيت محمدًا مبتهجًا - قابلت عليًّا مسروراً» . ويوضح وصف الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته الواو نشعر أنها تحل محل ظرف زمان ، وقديماً نبه على ذلك سيبويه وقال : إن معناها «إذ» كما يلاحظ فى مثل : «أقبل علىّ وكان ساخطاً» أى «إذ» أو «بينما» كان ساخطاً . وتلك علامة واو الحال مع جملتها أنها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه فى نحو : «حضر وغروبَ الشمس» . وهى علامة لا تتخلف فى واو الحال .

٥

حذف زوائد كثيرة

رأيت فى عَرْض أبواب النحو بالكتاب أنه لابد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو يقوم على حذف زوائد كثيرة تعقد أبوابه وتدخل على تمثلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك . وكان من أول ماحذفته فى مباحث تقسيمات الاسم وأبنيته حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وبالمثل صنعت بشروط فعل التعجب حين عرضتهما فى باب التمييز لسبب مهم ، وهو أن أمثلة البابين تكفى فى تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط التى يذكرها النحاة . وبالمثل حذفت مايذكر النحاة من قواعد فى اسم الآلة لأن مداره على السماع ، وتكفى فى تمثله واستيعاب صوره مجموعةٌ من أمثلته .

وحذفت من باب التصغير شروط صيغه وقواعده العسرة أو شديدة العسر مع أمثلتها التى لانستعملها اليوم مثل تصغير سَنَة على سُنَيَّة أو سُنَيْهة وريح على رُوَيْحة وعطاء على عُطَىّ ومعاوية على مُعَيَّة أو مُعَيْوية ومقتدر على مُقَيْدر ومطمئن على طُمَيْئِن واثنين على ثُنَيَّيْن . وحتى فعل التعجب يصغرونه فيقولون مثلا : « ماأُحَيْلَى القصيدة » وحتى اسم الإشارة مثل ذلك يصغَّر فيقال ذَيَّالك وهؤلاء يصغر فيقال : هاؤلَيَّائك . وكل ذلك أضرب الكتاب صفحاً عن قواعده لأنه لايجرى على الألسنة مكتفياً بأمثلة كثيرة من العربية توضح التصغير توضيحًا تامًّا . وذكرتُ صيغة النسب ، وأنه يتكوَّن بإلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم وحذفت قواعده المعقدة الكثيرة ، إذ ينسبون إلى مثل « نامى » : ناموىّ ونامىّ وإلى اثنين : اثْنَىّ وثَنْوىّ ، وإلى دم دموى ودَمِىّ وإلى راية رائىّ ورايِىّ وإلى نمر نمَرىّ بفتح الميم . ولكل ذلك شروط وقواعد تُحْشَى بها كتب النحو دون حاجة أو فائدة فى صحة تعبير مستخدم أو نطق مستعمل ، ولذلك حذفُت تلك القواعد والشروط من الكتاب ، واكتفيت بطائفة من الأمثلة المستعملة توضح النسب توضيحاً تامًّا .

وفى قسم المرفوعات حذفتُ من باب المبتدأ والخبر أكثر الأحوال التى يتحتم فيها تقديم المبتدأ على الخبر ، والأخرى التى يتحتم فيها تقديم الخبر على المبتدأ ، لعرض الكتاب لها فى باب التقديم والتأخير ، وكذلك أكثر أحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر لعرض الكتاب لها فى باب الذكر والحذف . وفى باب إنَّ حَذَفَ الكتابُ أنْ المخففة من أنَّ الثقيلة ، لأنها أداة ربط لا غير ، وألغيتُ إعمال كأنْ المخففة من كأنَّ الثقيلة وهى فى ذلك مثل لكنْ المخففة فإنها غير عاملة . وحَذَفَ الكتاب إعمال ليت – دون أخواتها – مع ما الكافة ، إذ

قال النحاة إنه يجوز إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها . وإعمالها لمجيئها عاملة فى شاهد . ليس فى أيديهم سواه . على أنه فى رواية ثانية لنفس الشاهد كُفَّتْ ليت عن العمل . وحرىّ أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطرد قاعدة كفِّ ما لإن وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد رُوى تارة بإعمالها وتارة بإهمالها وكفِّها عن العمل فيه .

وحَذف الكتاب أيضاً مايقول النحاة من أنه يجوز أن يعطف على إن واسمها بالرفع فى مثل إن زيدًا مسافر وعمرو لأنهما – فى رأيهم – يحلان محل المبتدأ ، وفى رأى بعض النحاة – وهو مانرتضيه – « أن عمرو » مبتدأ خبره محذوف يدل عليه السياق ، وقد ذُكر الرأيان فى الآية (٥٦) من سورة الأحزاب : (إن الله وملائكته يُصَلّون على النبىّ) فى قراءة مَنْ رفع (وملائكته) فعلى الرأى الثانى خبر إن محذوف والتقدير إن الله يصلى وملائكته يصلون . وكذلك الآية (٦٩) من سورة المائدة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون) فعلى الرأى الذى ارتضيناه خبر (والصابئون) محذوف تقديره كذلك ... وبالمثل يقول النحاة فى نعت اسم إنّ وتوكيده والبدل منه أنه يجوز فى ذلك كله الرفع والنصب ، وفى رأينا منع الرفع والاكتفاء بالنصب للتيسير وجرياناً مع ظاهر الأسلوب ، وقد حذفنا هذا من الكتاب حتى لانحدث تشويشاً فى قاعدة نصب اسم إن وتابعه .

وعرض النحاة ذلك نفسه مع لا النافية للجنس فقالوا إذا تلا اسمها المبنى تابع : نعت أو توكيد أو عطف أو بدل فلك أن تنصبه وأن ترفعه فتقول مثلا : «لاطالبَ مجتهدًا أو مجتهدٌ فى الفصل» . وأكثر من ذلك قالوا إنه مع

النعت خاصة يجوز بناؤه على الفتح مثل منعوته ، وهو اسم لاالنافية للجنس فتقول : «لاطالبَ مجتهدَ فى الفصل». وفى رأيى الاكتفاء فى النعت بحالة النصب وكذلك مع بقية التوابع جرياناً مع ظاهر اللفظ دون عنت . وهو ماجعلنى أحذف هذا اللغز من الكتاب كالألغاز آنفة الذكر . وحذفت معه لغزًا ثانيا هو إعراب ، « لاحول ولاقوة إلا بالله » فقد أجاز النحاة فى إعراب هذه الصيغة خمسة أوجه ، وجهين خاصين بالاسم الأول ، وهما : البناء على الفتح باعتبار أن لا نافية للجنس ، والرفع باعتبارها مهملة نافية فحسب ، وفى الوجه الأول وهو البناء يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس والنصب عطفا على اسم لا المبنى على الفتح والرفع باعتبار لا الثانية مهملة ملغاة عطفا على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلها محل رفع . وفى الوجه الثانى وهو رفع اسم لا الأولى يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار لا نافية للجنس ويجوز فيه الرفع عطفا على اسم لا الأولى المرفوع باعتبار لا الثانية مهملة ملغاة .

وإذا عرفنا أن الاسمين مبنيان على الفتح فى اللغة اليومية وعلى ألسنة العوام وضح لنا فساد الأوجه الأربعة المغايرة وأنه ينبغى أن لايذكر مع العبارة إلا وجه بناء الاسمين على أن لا الأولى والثانية جميعًا نافيتان للجنس . ولذلك حذفنا هذا اللغز من الكتاب . وحذفنا معه لغز «لاسيما» لأن الاسم بعدها يجوز فيه - كما مر بنا - الرفع والنصب والجر ، فلم تعد هناك حاجة نحوية للوقوف عندها ابتغاء صحة النطق .

وفى قسم المنصوبات خلصنا المفعول معه من الأحوال الأربعة التى يذكرها النحاة فيه خطأ ، كما أوضحنا ذلك فيما أسلفنا ، وأبقينا له فقط حالة

واحدة وأمثلتها المختلفة . ولم نذكر فى الكتاب مايذكره النحاة لصاحب الحال من شروط . وكذلك أحكامها مع صاحبها وعاملها لأن ذلك كله تغنى عنه أمثلتها المتنوعة . وحذفنا أيضاً من الكتاب تابع المنادى ، وهو أشبه بلغز كبير ، وذلك أنه إذا كان مفرداً نعتاً أو توكيداً جاز فيه الضم مراعاة للفظ ، والنصب مراعاة للمحل ، فتقول : ياعلىُّ الظريفُ ضمًّا ونصباً ، وكذلك ياعلىَّ نفسُه ضمًّا ونصباً . وإذا كان بدلا أو معطوفاً لم يجز فيه إلا الضم مثل : « ياأباحسن علىُّ » و « يازيد وعمرو » . وإذا كان التابع غير مفرد نُصب إلا إذا كان اسماً مشتقاً مثل : « ياعلىُّ أخا عبد الله » أما مثل « يامحمدُ الكريمُ الخلق » فيجوز فيه الرفع والنصب . وإذا كان المنادى غير مفرد نُصب تابعه مثل : « ياأبا عبد الرحمن الظريفَ » بالنصب . وكل هذه الأمثلة من افتراضات النحاة ، وحقًّا جاء فى القرآن الكريم : (ياجبالُ أوِّبى معه والطَّيرَ) وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة كلمة (والطَّيرُ) بالرفع . ومعنى ذلك أنه لاحاجة لدارس النحو تدعوه إلى معرفة لغز تابع المنادى المعقد القائم على أمثلة مفترضة للنحاة ، ماعدا المثال القرآنى وقد قُرئت فيه كلمة (والطير) مرفوعة ومنصوبة وحسبه معرفة ذلك ، دون ضرورة لفتح هذا الباب المعقد .

وتخفَّف الكتاب دائماً من الشروط ، كشروط إذن وحتى الناصبتين للمضارع ، إذ تغنى فى ذلك الأمثلة المختلفة . وحُذف فى القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر منكراً ومُعرَّفاً بالألف واللام فى مثل : « تلاوةُ القرآنَ نافعةٌ – زيد مجيدُ التلاوةِ القرآنَ » فالقرآن فى المثال الأول مفعول به لتلاوة ، وهى منكرة ، وفى المثال الثانى مفعول به للتلاوة وهى معرفة بالألف واللام ، والمثالان لايدوران فى الألسنة واللغة الأدبية ، إنما الدائر إضافة المصدر

للمفعول به فى المثال الأول ودخول لام الجر على المفعول به فى المثال الثانى ، فيقال : « تلاوةُ القرآنِ نافعة – زيد مجيدُ التلاوةِ للقرآن » . وحُذف أيضاً من الكتاب ماقاله النحاة من أن المصدر قد يضاف إلى مفعوله ويليه فاعله ، إذ يقال فى تصورهم : « قراءةُ الكتاب زيدٌ حسنةٌ » وهى صيغة غاية فى الشذوذ ، ولذلك حُذفت هذه الصيغة من عمل المصدر كالصيغتين السابقتين إذ القواعد لاتوضع لأمثلة نادرة أو شاذة . وطبعاً بقيت الصيغة الشائعة المستعملة : صيغة المصدر المضاف إلى فاعله الذى يتلوه المفعول به فى مثل : « قراءة زيدٍ الكتابَ حسنةٌ » .

وحُذف من الكتاب ماافترضه النحاة من جواز النصب والجر فى نعت المضاف إلى المصدر إذا كان فى المعنى مفعولا به مثل : « إنصاف المظلومِ البائسَ واجب » فإنصاف مصدر مبتدأ مضاف إلى المظلوم من إضافة المصدر إلى مفعوله . و « البائس » نعت للمظلوم مجرور مثله . وأجاز النحاة فيه وفى مثله أن يكون منصوباً نعتاً للمظلوم باعتبار معناه : إذ هو فى المعنى مفعول به ، وهو إعراب لايتبادر للذهن ولاضرورة له ، إذ لايجرى مع ظاهر التعبير ولذلك حُذف من الكتاب . وبالمثل حُذف مااشترطه البصريون فى إعمال اسم الفاعل من دلالته على الحاضر أو المستقبل لمجيئه عاملا مع دلالته على الماضى فى الحديث عن أهل الكهف بالذكر الحكيم إذ يقول جَلَّ شأنه : (وَكَلْبُهُمْ باسطٌ ذِراعَيْه بالوَصِيد)

وحذفت أيضاً من الكتاب الصيغة التى افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفى والاستفهام إذ عاملوه كأنه فعل يُلْتَزَمُ إفراده مع فاعله الظاهر فى مثل : « أمسافرٌ إخوتك – مامستجيبٌ السامعون لفكرتك » وهم يعربون « مسافر »

مبتدأ مرفوع فى المثال الأول وإخوتك فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر ، وكذلك يعربون «مستجيب» فى المثال الثانى مبتدأ «والسامعون» فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر . ويطبقون هذه القاعدة على اسم المفعول فى مثل : «أمحمودٌ إخوةُ زيدٍ – مامحمودٌ إخوةُ زيد» فإخوة نائب فاعل سد مسد خبر محمود فى المثالين . وحَذْفُ هذه الصيغ من الكتاب ليس معناه أن يُعْرَبَ اسم الفاعل فيها وكذلك اسم المفعول خبراً مقدماً ، إذ لايطابق المبتدأ بل معناه حذفها نهائيًّا إذ هى صيغ لا تستقيم مع قاعدة المطابقة فى المبتدأ والخبر، وينبغى أن تُنْطَقَ حسب القاعدة المذكورة هكذا: «أمسافرون إخوتك – مامستجيبون السامعون لفكرتك – أمحمودون إخوة زيد – مامحمودون إخوة زيد» وبذلك لاتضطرب قاعدة المطابقة العامة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا. ومن يرجع إلى كتب النحو التى استظهرت هذه القاعدة الشاذة فى بابى اسم الفاعل واسم المفعول سيجدها لاتُشْفَعُ بنص قرآنى وإنما تشفع بأربعة أبيات مجهولة القائل منها قول بعض الشعراء:

خليلىَّ ما وافٍ بعهدىَ أنتما إذا لم تكونا لى على مَنْ أُقاطِعُ

ومما استشهد النحاة به قول أبى نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ يَنْقَضِى بالهمِّ والحزَنِ

وأبو نواس لايحتج بشعره فى وضع القواعد النحوية لتأخر زمنه عن عصر الاستشهاد، وقد وجه ابن جنى إعراب بيته توجيها يسقطه من أيدى المحتجين به. وإذن فليس للقاعدة سوى أبيات مجهولة القائل ومن الخطأ أن تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر بأبيات لايُعْرَفُ قائلوها ولذلك ينبغى حذف هذه الصيغ وما وضع لها من قواعد فى كتب النحو العربى دون تردد.

وبالمثل ينبغى حَذْفُ ماذكره النحاة فى نعت المضاف لاسم الفاعل فى مثل : « زيد كاتب المقالة النقديَّةِ » فكاتب مضافة إلى المقالة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، « والنقدية » نعت للمقالة مجرور مثلها وأجاز النحاة فيها النصب لأنها مفعول به معنى . وهو إعراب لايتبادر للذهن ولاضرورة له لأنه يخالف ظاهر التعبير ، ولذلك حُذف من الكتاب . ومثله جواز الجر والرفع فى نعت المضاف إلى اسم المفعول فى مثل : « زيد مهموم النفسِ اللطيفةِ » فقد أجاز النحاة الجرَّ فى كلمة اللطيفة وهو مايجرى مع ظاهر التعبير وأجازوا الرفع لأن النفس المضافة إلى المهموم نائب فاعل مرفوع فى المعنى . وهو إعراب لاتدعو إليه ضرورة ولايجرى مع ظاهر التعبير ، ولذلك حُذف أيضًا من الكتاب .

٦

إضافات متنوعة

وبجانب الأساس الخامس السابق فى تأليف هذا الكتاب رأيت أنه ينبغى الأخذ بأساس سادس يقوم على زيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية فى نفس دارس النحو ، من ذلك ماوضعت فى فاتحة القسم الأول فى الكتاب من بعض قواعد ضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها ، وهى قواعد استعرتها للكتاب من علم التجويد ، وكان أسلافنا لايضعونها فى كتبهم النحوية ، إذ كانت تُدْرَسُ للناشئة مع حفظهم للقرآن الكريم ، وكانوا يتعلمون النحو بعد ذلك فاستغنوا عنها . أما الآن والناشئة لايحفظون الذكر الحكيم ولايتعلمونها مع حفظهم له ، فقد رأيت أن أجلب منها مايعينهم على

النطق السليم لكلم العربية ، بوقوفهم على بعض صفات فى حروفها وحركاتها وعلى اللين فيها والتشديد والتنوين والمدّ وألف القطع والوصل والإدغام لبعض الحروف والإبدال . وأضفتُ فى هذا القسم الأول جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة ، وجداول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد ، حتى أذلل كل مايداخل هذين التصريفين من صعوبات يشعر بها دارس النحو وحتى يَسْهُلَ له التطبيق عليها ويبلغ من ذلك كل غايته . وأضفت أيضًا فى هذا القسم الأول بيانًا بأنواع الحروف لكثرتها فى العربية .

وكثرت الإضافات فى القسم الثانى الخاص بتقسيمات الاسم ، من ذلك بسط القول فى تاء التأنيث اللفظى ودلالاته المتنوعة . ومن ذلك بيان أن نون المثنى وجمع المذكر السالم بدل من التنوين فى المفرد ، ولذلك يحذفان مثله عند الإضافة ، بخلاف نون المضارع فى مثل : « يقومان – يقومون » فإنها علامة إعراب المضارع وليست بدلا من تنوين ولذلك تحذف حين ينصب المضارع أو يجزم فى مثل : « لن يقوما ، لم يقوموا » . وأضفت فى الحديث عن الجمع كلمة عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعى لتتضح الفروق بينهما وبين الجمع . وفى الكلام عن اسم المعنى عرَّفت بالمصدر الصناعى لكثرة استعماله وتداوله وخاصة فى المصطلحات العلمية . وذكرت أن اسم الفاعل من الفعل المقصور والمنقوص يحذف آخره ، وهو الياء ، ويخلفها تنوين ، إلاّ إذا دخلت عليه الألف واللام . فتقول : « ناهٍ – مستملٍ – الناهى – المستملى » . وذكرت فى اسم المكان أن الشىء إذا كثر فى موضع اشتقوا منه اسم مكان مثل : « مدرسة ، مكتبة » . وفصَّلت القول فى نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف ومجىء ياء المتكلم بعدها ساكنة ومفتوحة .

وأضفت إلى تقسيمات الاسم تقسيمة إلى مضاف وغير مضاف ، وإلى متبوع وتابع ، حتى يستقر فى ذهن دارس النحو أن المضاف وكذلك التابع ومتبوعه مفردان أو فى حكم المفرد لاجمل مستقلة .

وأوضحت فى الأقسام : الثانى والثالث والرابع أن جمع مالايعقل فى الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال : « الأشجار مورقة – تلك أشجار مورقة وقد نعمنا بمنظرها – الأشجار أورقت أو أزهرت » . وجمع التكسير للذكور والإناث حين يكون فاعلا يجوز فى فعله التذكير والتأنيث ويقال : « جاء الرجال – جاءت الرجال » ويقال : « جاء الفواطم – جاءت الفواطم » .

وفى القسم الخامس أضفتُ فى الممنوع من الصرف صيغة أُخر جمع أخرى وكذلك صيغتى : « أُحاد – مَوْحد » لمجيئهما فى القرآن الكريم مثل : « مَثْنَى وثُلاث ورُبَاعَ » . واتسعتُ فى بيان عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ليتضح أمام دارس النحو صورة الصياغة العربية . وأضفتُ مبحثاً فى حروف الزيادة .

وفى القسم السادس أضفت أبوابا ضرورية ، هى : باب الذكر والحذف لعناصر الجملة ، وباب التقديم والتأخير فيها ، حتى يتمثل الدارس للنحو ذلك كله تمثُّلاً بيناً،وأيضاً أضفت بابا لبيان الجملة الأساسية وبابا لأنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة وخاضعة غير مستقلة . ووراء ما قدمت إضافاتٌ جزئية كثيرة .